



## الشبكة الحقوقية لأجل فلسطين - نداء -

### بيان حقائق

HUMAN  
RIGHTS  
WATCH

تنشر الشبكة الحقوقية لأجل فلسطين (نداء) بيان حقائق حول اهم ما جاء في البيان الصحافي الصادر عن منظمة «هيومن رايتس ووتش» اليوم، والذي وجهته إلى الاتحاد الأوروبي، مطالبة اياه بمواصلة الضغط على دولة الاحتلال الاسرائيلي لإنهاء الانتهاكات المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، سواء في ظل وقف لإطلاق النار أو في غيابه.

### هيومان رايتس ووتش:

بوقف إطلاق النار أم دونه، على «الاتحاد الأوروبي»

مواصلة الضغط على إسرائيل لإنهاء الانتهاكات

العقوبات والتدابير التجارية ضرورية لدعم القانون الدولي وإنهاء الفصل العنصري

الاتحاد الاوروبي - ١٨ أكتوبر ٢٠٢٥

■ الرضوخ للضغوط الاسرائيلية سيكون ضربة أخرى لمصادقية الاتحاد الأوروبي وللآمال في

إعمال حقوق الإنسان والعدالة.

■ اتخذت عدة حكومات في الاتحاد الأوروبي إجراءات أحادية الجانب ردا على تصاعد الفظائع الإسرائيلية.. ساعدت في الضغط من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

■ دعا الوزيران بن غفير وبتسلئيل سموتريتش إلى التطهير العرقي والتجويع وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة ضد الفلسطينيين، وتشكل تصريحاتهما دليلا على نية الإبادة الجماعية في غزة.

■ يواصل الاتحاد الأوروبي التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية، رغم وصفها بأنها غير قانونية و«عقبة أمام حل الدولتين»، وهو ما يشكل انتهاكا للالتزامات الواضحة التي حددتها محكمة العدل الدولية.

■ بوقف إطلاق النار أو دونه، تستمر الانتهاكات الاسرائيلية الفظيعة وتتعارض مع بند حقوق الإنسان في اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.



## الشبكة الحقوقية لأجل فلسطين - نداء -

### بيان حقائق

■ بينما يستعد قادة «الاتحاد الأوروبي» ووزراء خارجيته لعقد اجتماعات لمناقشة الوضع في إسرائيل وفلسطين، يضغط بعض ممثليهم في بروكسل، والسفير الإسرائيلي الجديد لدى الاتحاد الأوروبي، على «المفوضية الأوروبية» لتعديل أو سحب مقترحاتها بفرض عقوبات على الوزراء الإسرائيليين «المتطرفين» وتعليق اتفاقية التجارة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. الرضوخ لهذا الضغط سيكون ضربة أخرى لمصادقية الاتحاد الأوروبي وللآمال في أعمال حقوق الإنسان والعدالة.

■ اتخذت عدة حكومات في الاتحاد الأوروبي إجراءات أحادية الجانب رداً على تصاعد الفضاءات الإسرائيلية. رغم أن هذه الإجراءات لم ترق إلى مستوى وفاء الدول بالتزاماتها بموجب «اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية»، إلا أنها ساعدت في الضغط من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار. قد يفسد الوزير الإسرائيليان إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش هذه الجهود، بعد أن سبق أن هددوا بالانسحاب من الحكومة معارضة لاتفاق وقف إطلاق النار.

■ دعا كلاهما إلى التطهير العرقي والتجويع وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة ضد الفلسطينيين، وتشكل تصريحاتهما دليلاً على نية الإبادة الجماعية في غزة، وفي يونيو/حزيران، فرضت المملكة المتحدة، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، والنرويج عقوبات على الوزيرين. أعلنت بعض حكومات الاتحاد الأوروبي أنهما شخصان غير مرغوب فيهما، لكن الاتحاد ككل لم يتخذ أي إجراء، لعدم تمكنه من التوصل إلى الإجماع اللازم لفرض عقوبات عليهما.

■ لم توافق دول الاتحاد الأوروبي بعد على تعليق الرخصة التجارية لـ «اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل»، رغم أنها توصلت إلى أن إسرائيل تنتهك المادة الثانية من الاتفاقية، التي تحدد «احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية» كعنصر أساسي.

■ وقف إطلاق النار الهش في غزة ليس سبباً للتخلي عن النظر في تعليق الرخصة التجارية لـ «اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل».

■ تشير مراجعة الاتحاد الأوروبي، التي ركزت على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى تقارير أممية دامغة وإلى حكم تاريخي صدر في يوليو/تموز ٢٠٢٤ عن «محكمة العدل الدولية» الذي وجد أن احتلال إسرائيل غير قانوني وتشوبه انتهاكات جسيمة، من ضمنها الفصل العنصري.

■ بوقف إطلاق النار أو دونه، تستمر هذه الانتهاكات الفظيعة وتتعارض مع بند حقوق الإنسان في اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

■ العقوبات محددة الهدف وتعليق الاتفاقية هي أيضاً من بنود ملحق «إعلان نيويورك» الصادر في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥ بشأن تنفيذ «حل الدولتين»، بقيادة فرنسا والسعودية. في حين أيدت معظم دول الاتحاد الأوروبي قرار الأمم المتحدة الذي أقر الإعلان واعترفت عدة دول بدولة فلسطينية، إلا أن قلة منها نفذت تلك الالتزامات.

■ يواصل الاتحاد الأوروبي التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية، رغم وصفها بأنها غير قانونية و«عقبة أمام حل الدولتين»، وهو ما يشكل انتهاكاً للالتزامات الواضحة التي حددتها محكمة العدل الدولية.

■ بدلاً من تخفيف الضغط، على الاتحاد الأوروبي أن يتصرف بناءً على النتائج التي توصل إليها، وأن يدعم القانون الدولي، ويضع حداً للإفلات من العقاب الذي يشجع على استمرار جرائم إسرائيل، السابقة والحالية.

انتهى